اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
هاتف : 3335852 - 3333017
فاكس : 3339227

المؤتمر الفني الدوري الرابع عشر للاتحاد
التكامل العربي في مجـــال
الادارة السليمة للموارد البيئية

نحو رؤية قومية لرعاية المحميات والحفاظ على التنوع الإحيائي في الوطن العربي

اعـــداد
الدكتور نور الدين شوقي علي
صلاح عبـد الوهاب

الجمعية العربية لعلوم الأراضي والمياه
(فرع العراق)

نحو رؤية قومية
لرعاية المحميات والحفاظ
على التنوع الاحيائي
في الوطن العربي

اعـــداد

أ . صلاح عبدالوهاب
خبير أقتصادي

الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية
والاجتماعية الزراعية
(فرع العراق)

د. نور الدين شوقي علي
أستاذ جامعي

الجمعية العربية لعلوم الاراضي و المياه

(فرع العراق)

نقابة المهندسين الزراعيين العراقيين

بغداد – ٢٠٠١

تمهيـــــد :

واقع الاداء الزراعـــي العربـــي :

يعاني الوطن العربي من انخفاض حجم الانتاج لاهم سلع الغـــذاء الاساســية وعـدم موائمتها للطلب المتزايد عليها وترجع أهم أسباب ذلك الى أنخفاض الانتاجية بســبب تدهـور الموارد الطبيعية حيث تعاني الارض الزراعية من التلوث بالاملاح وتنـــاقص كميـات الميـاه السطحية وقلة الهطول المطري وتذبذبه .

لقد كان من نتيجة تدهور الموارد الطبيعية أن أصبح الوطن العربي يعاني من عجز في توفير المواد الغذائية الاساسية والتوجه لسد النقص عن طريق استيراد هذه المواد (الحبـوب ، البقول ، السكر ، الزيوت ، اللحوم ، الالبان ومنتجاتها) حيث بلغت اقيامها حوالـــي ١٦,٤ مليار دولار كمتوسط للسنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٧ . (١)

وكان من نتيجة هذا التدني في الانتاجية وانعكاسه على حجم الانتاج أنخفاض نســبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الغذاء الرئيسية حيث بلغت في عام ١٩٩٨ في الحبـوب ٥٦,٧٣ % والبقوليات ٧٨,٤٧ % والسكر ٣٤,٤٨ % والزيـــوت ٤٢,٧٢ % واللحـوم البيضـاء ٧٨,٢٣ % والالبان ٦٠,٧١ % . وكما هو موضح في الجدول رقم (١)

أن تدهور الموارد الطبيعية ستنعكس آثاره على مستقبل الوطن العربي أذ قدرت أحدى دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن نسب تأمين الغذاء ستتناقص في الاعوام القادمة حيث تشير بيانات الاستشراف المستقبلي ان هذا العجز ســيصبح حوالـــي ٦٥% فـــي عـام ٢٠٠٠ و ٥٨ % في عام ٢٠١٠ و ٥٢ % في عام ٢٠٢٠ و ٤٩ % في عام ٢٠٢٥ (٢) .

وترجع أسباب ذلك الى تزايد عدد السكان في الاعوام المذكورة ، إذ يعتبر معدل نمـــو السكان في الوطن العربي حوالي ٢,٨ % وهو أعلى معدل نمو سكاني في العالم . ويعني ذلك أن عدد السكان سيتضاعف بسبب معدل النمو هذا ، إذ من المعروف وفق المعادلات الرياضيـة أن عدد سكان الوطن العربي يتضاعف كل (٢٣) سنة هذا في حين أن معدل نمو السكان فـي الدول المتقدمة لايتجاوز ١% وعليه فأن مضاعفته تحصل كل ١٣٥ سنة .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة متطلبات اقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية – ٢٠٠٠ . ص ١٣

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الندوة القومية حول الحماية البيئية للمـــوارد الارضيـة الزراعيـة العربية – ١٩٩٩

جدول (١)

تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسة في الوطن العربي

خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨

المجموعات	١٩٩٧ %	١٩٩٨ %	نسبة التغير بين العامين %
مجموعة الحبوب (جملة)	٥٤,٩١	٥٦,٧٣	١,٨٢٠
القمح والدقيق	٥٠,٦٦	٥١,٥٤	٠,٨٨
الذرة الشامية	٥١,٥٨	٤٨,٥٧	٣,٠١ -
الارز	٧٣,٣٧	٧٤,١٢	٠,٧٥
الشعير	٣٨,٠٦	٤٩,٥٨	١١,٥٢
البطاطس	٩٨,٦٨	٩٨,٩٠	٠,٢٢
جملة البقوليات	٧٥,٨٢	٧٨,٤٧	٢,٦٥
جملة الخضر	٩٨,٤٩	٩٨,٤٦	٠,٠٣-
جملة الفاكهة	٩٦,٤٨	٩٧,٠٩	٠,٦١
السكر (مكرر)	٢٩,٠٥	٣٤,٤٨	٥,٤٣
جملة الزيوت والشحوم	٥٢,٠٣	٤٢,٧٢	٩,٣١-
جملة اللحوم	٨٤,٤٤	٨٣,٥٨	١,٠٢-
لحوم حمراء	٨٦,٠٢	٨٦,٨٢	٠.٨
لحوم بيضاء	٨١,٧٥	٧٨,٢٣	٤,٣١-
الاسماك	١٠٣,٩٣	١٠٢,٥٦	١,٤٣ -
البيض	٩٦,٨٧	٩٦,٩٩	٠,١٢
الالبان ومنتجاتها	٧٠,٧٢	٧١,٦٠	٠,٨٨

المصدر – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام ١٩٩٩ جدول ٢ – ٦ ص ٨٩ السنوي للاحصاءات الزراعية العربية المجلـــد – ١٩ – الخرطـوم – ١٩٩٩

تقديم :

عرف العرب منذ القدم وقبل نحو الفي سنة ماقبل الاسلام المحميـــات وذلـك بسـبب الظروف البيئية في الجزيرة العربية وندرة الموارد المتجددة ووجوب الحفاظ عليها وترشـيد استخدامها في اطار مايسمى اليوم بالتنمية الريفية المتواصلة . وهكذا ومن هـــذا المنطلـق أصبح موضوع الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية عميق الجذور مكتسبا" تعارف تقليـدي في شبه الجزيرة العربية ، وهذا مارددده الادب الشعري العربي حول أحتفاظ الانسان لتراثـــه الطبيعي والذي أكسبته الشريعة الاسلامية بعد قيام الاسلام مفهوما" شرعيا" للحمى من حيـث نظام ادارتها والانتفاع الجماعي منها .

وتعرف الحمى بانها موضع فيه كلأ يحمى من أن يرعـى رعيـا" جـائرا" والاحميـة تختارها القبائل ويحضرون الرعي فيها الا بشروط ووفق نظم خاصة تختلف من مكان لاخـر طبقا" لما تقتضيه الظروف المحلية وذلك لتحقيق استدامة وفرة الكلأ ، وتختلف نظم قواعـــد حماية المرعى من حمى الى آخر وبأختلاف الغرض من حمايته .

وقد شهد القرن العشرين في بدايته المحميات الطبيعية في صورتـــها الحديثـة مثـل محميات الجزائر التي أنشأت عام ١٩٢٠ ومحميات المغرب التي أنشأت عـلم ١٩٤٢ . ألا أن الغرض من انشاء هذه المحميات كان لغرض الترويح أكثر منه بهدف الحفاظ علـــى الحيـاة البرية ، وهو مايؤكده التسمية التي أطلقت عليها وهي ((المتنزهات القومية)) .

وشهدت تونس صدور لوائح لحماية البيئة مثل لائحة حماية الكســـاء النبـاتي عـام ١٩٣٢ ولوائح المتنزهات الوطنية عام ١٩٣٦ ومثالها أعتبـار ((محميـة بـو هدمـة)) متنزها" وطنيا" بمساحة تبلغ ٥٠٠٠ هكتار لحماية نظامها البيئي الحرجي الفريد .

وتميزت الفترة بعد عام ١٩٥٠ بتوجه انظار الوطن العربي وبخطوات جادة ومشـجعة في مجال حماية البيئة ، والنمو المضطرد في اعداد ومســـاحات المنـاطق المحميـة علـى ماسيأتي بيانه .

القسم الاول

المحميات في الوطن العربي

١-واقع المحميات في الوطن العربي

تبلغ مساحة المحميات في الوطن العربي بأنواعها المختلفة طبقا" لتصنيف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في الوقت الراهن حوالي ٣٨,٥ مليون هكتار تمثل حوالي ٤% من مجمل مساحة الاقطار العربية – وهي النسبة الموصى بها دوليا" – وتتباين هذه النسبة من قطر لاخر وتبلغ اقصاها ١٣,٤ % بعمان .

وعلى الرغم من تنامي الوعي العربي حول صون الموارد الطبيعية فأن هناك فقط عشرة دول عربية تتبنى خططا" مفصلة لادارة المحميات ، وسبع دول لديها خطط غير مكتملة ، أو غير كافية ، أما في باقي الدول فلم يتم اقامة المحميات على أسس أية خطط شاملة وانما أقيمت المحميات بها لحماية مناطق معينة ذات أهمية خاصة .

أن معظم الاقطار العربية لاتغطي محمياتها التباينات الاساسية في الموائل البيئية أو المجتمعات البيولوجية ، أو أنها لاتشتمل على مراكز الانواع المتوطنة (محدودة التوزيع) مثل سلاسل جبال البحر الاحمر وجبال أطلس وجزر الخليج العربي (مثل جزيرة سقطرة اليمنية) ، وبالاضافة الى ذلك فأن الحماية المحكمة – على مايبدو – غير مكفولة الا بعدد لايزيد عن ثلث محميات الوطن العربي ، أما في باقي المحميات فتكاد لاتوجد حماية فعلية أو أن حمايتها غير مكتملة .

هذا ومن ناحية أخرى فأن معظم المحميات في الوطن العربي تفتقر الى المسوح الشاملة لانواعها الحية وتوزيعها ، وارتباط ذلك بعوامل البيئة والموائل البيئية ، ولعل اكبر الفجوات التي نجدها في شبكة المحميات بالوطن العربي تتمثل في الموائل البيئية البحرية والساحلية ، فهناك عدد قليل منها في منطقة البحر الابيض المتوسط وعدد أقل بمنطقة البحر

الاحمر والخليج العربي ، بينما تعتبر تلك المناطق غنية بالتنوع البايلوجي الذي يهدده أخطار النشاط السياحي والتلوث البحري ، الامر الذي يجعلها تستحق بذلك اولوية في أية خطط مستقبلية لانشاء محميات جديدة . وهكذا ومن هذا المنطلق تدعو الضرورة الى اعادة النظر بصورة عامة في موضوع الحماية والمحميات بالوطن العربي .

٢- تصنيف المحميات الطبيعية في الوطن العربي :

في ضوء التسميات التي تبنتها الاقطار العربية حول " المحميات الطبيعية يمكن تصنيفها من حيث المناطق الى الاصناف التالية :-

- المحميات الطبيعية وتشكل نحو ١٩% من أجمالي المحميات والتي تعد أكثر المحميات شيوعا" .
- محميات مناطق الترويح وتشكل مانسبته ١٨% من أجمالي المحميات .
- محميات مناطق الصيد وتشكل مانسبته ٦% من اجمالي المجمعات .
- محميات المتنزهات الوطنية وتشكل مانسبته ٤% من اجمالي المحميات.
- ومحميات محطات الاكثار وتشكل مانسبته ٣% .
- والمحميات الخاصة وتشكل ٣% .

اما الباقي من المحميات فلا يمكن تصنيفها تحت اطار أي من المصنفات المذكورة .

ومن حيث الاهداف تمثل ٤٧% من اجمالي المحميات الهدف الاساس لحماية التنوع البيولوجي و ٢٠% هدف الترويح و١٣% هدف حماية حيوانات الصيد و ٣% هدف حماية الاحراج و٢% هدف حماية الحياة البحرية .

أما تصنيف المحميات في الوطن العربي في ضوء معايير الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) فأنها تمثل ١٩% فقط من مجموع المحميات . أما الباقي فهو عبارة عن مواقع صغيرة أو محميات غير مسجلة دوليا" (المحميات التقليدية) أو تلك التي تستخدم للترويح أو الاستخدامات المتعددة. أما عدد المحميات التي تحقق معايير الاتحاد الدولي فتبلغ ٢١٢ محمية .

وهناك من المحميات التي تحقق معايير (اتفاقية رامسار) وتبلغ عددها ٢٧ موقعا" دوليا" ، كما هناك ٦ محميات ومواقع تحقق معايير اتفاقية التراث العالمي و ١٠ محميات تتوفر فيها معيار المحيط الحيوي .

وتجدر الاشارة الى أن نسبه الاراضي التي تشغلها المحميات بالوطن العربي تختلف من قطر الى آخر ، كما تختلف في درجة الحماية المكفولة لها وتتميز المناطق الجبلية في شبه الجزيرة ودول شرق حوض البحر الابيض المتوسط بأعلى درجة من التنوع البيولوجي .

وتجدر الاشارة الى ان بعض الاقطار العربية مثل العراق ولبنان واليمن والمغرب تتميز بأهميتها الدولية من حيث التنوع البيولوجي ، ذلك فأن منطقة الاهوار في العراق والمنطقة الجبلية في الشمال تعتبر من المناطق الممكن حمايتها وتطورها وكذلك فأن المناطق الطبيعية والجبلية في اليمن جديرة بالحماية حيث بدأت تفقد كسائها النباتي . والمغرب الذي يعتبر من أعلى الاقطار العربية بثروته البيولوجية ، ومناطقه المحمية تحتاج الى مزيد من الرعاية . ولعل النجاح الذي أحرزته محمية (رأس محمد) بمصر من حيث كونها برنامج نموذجي بعد الاتفاقية بين مصر والمجموعة الاوربية والتي ممن الممكن الاهتداء بها .

وخلاصة القول أن شبكة المحميات بالوطن العربي أبعد من أن تكون كافية لتغطية الحد الادنى من التباينات الكبيرة في الموائل الطبيعة الامر الذي نحتاج فيه الى تبني برنامج موسع لانشاء محميات جديدة لسد النقص الكبير في تمثيل الموائل البيئية الرئيسية .

٣- محميات المحيط الحيوي :-

لم يعد مقبولا" أن تكون المحميات معزولة عن البيئة المحيطة بها بالنظر لانعكاسات الاثار البيئية على هذه المحميات ، وهذا ماتوصلت اليه منظمة اليونسكو وأعدادها برامجا" خاصا" حول (الانسان والمحيط الحيوي والذي اقره في اجتماع اليونسكو عام ١٩٧٠) .
ومن هذا المنطلق حدد برنامج اليونسكو ثلاث وظائف لمحميات المحيط الحيوي وهي :

١-الحماية .

٢-التنمية الريفية المحلية .

٣-الدعم المادي للبحوث العلمية والرصد والتعليم والتدريب .

ويتم معالجة هذه الوظائف من قبل لجان وطنية منتمية لشبكة اقليمية قومية عالمية.

وقد تم في المؤتمر العالمي لمحميات المحيط الحيوي (الماب) الذي عقد بأشبيلية عام ١٩٩٥ وضع الاستراتيجية العامة لاهداف المحميات للمحيط الحيوي على ضوء أجندة القرن الحادي والعشرين . كما تم تأسيس شبكة للجان (الماب) العربية عقب ندوة عقدت في دمشق في عام ١٩٩٦ . وتجدر الاشارة الى أن هناك حوالي ٣٢٩ محمية محيط حيوي تأسست في ٨٣ دولة حتى عام ١٩٩٦ منها (١١) محمية في الدول العربية (تونس ٤ ، الجزائر ٣ ، مصر ٢ ، السودان ٢).

٤- اهداف محميات المحيط الحيوي :

تسعى هذه المحميات الى تجديد القيم الطبيعية والثقافية من خلال الادارة العلمية الصحيحة .

ولغرض تحقيق تقدم يذكر في هذه المحميات تقرر أن تكون مساحاتها واسعة بحيث تشمل كل الموارد والاستخدمات المحيطة بها استنادا" على قاعدة عريضة من المعرفة التقليدية يتم فيها اشراك السكان المحليين في التخطيط والتنفيذ ويمكن تحديد أهداف هذه المحميات بالاتي :-

- اشراك المجتمعات المحلية بالتعليم والتدريس وبناء القدرات .
- تطبيق المعلومات المتوفرة من برامج الابحاث والمتابعة لخطط الاداء .
- تطوير برامج التوعية والتعليم البيئية وتنمية المهارات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بادارة المحميات .
- اعداد سياسات سليمة وابتداع ادارة فعالة للانتقال من حالة الحفظ للتنوع الحيوي الى ادارة فعالة لتسهم في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال اقامة وحدات ارشادية وتدريبية .

- تعزيز مشاركة السكان المحليين في ادارة محميات المحيط الحيوي حيث تتصف العمليات الاساسية في النظم البيئية بالتعقيد والتشابك وتتسم بردود افعال معقدة ومتداخلة وبهذا فان تعزيز مشاركة السكان المحليين من أهم أسس نجاح خطط ادارة المحميات .
- تشجيع الجمعيات الطوعية للعمل في خدمة اهداف المحميات وادارتها الى جانب دورها كتنظيمات وسيطة بين السكان والحكومات من حيث كونها قادرة على اقناع السكان بالمشاركة ولها اساليبها الخاصة في التوفيق بين المجموعات المختلفة . كما ان للجمعيات الطوعية دور بارز في بث وتعميق الوعي البيئي والقيام ببعض المهام المختلفة كالمساهمة في بناء قواعد المعلومات وفي برامج الادارة والرصد والمتابعة .

٥- الشبكة العربية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي (عرب ماب) :

تم تاسيس هذه الشبكة في دمشق عام ١٩٩٦ وفي ضوء الاعلان العربي عن التنمية والبيئة وفي اطار توصيات مؤتمر قمة الارض واتفاقية اشبيلية وذلك من اجل تحقيق التعاون في حل مشاكل المحميات الطبيعية في الوطن العربي وفق الاهداف التالية :-

- الدعم والتنسيق للجهود العربية في اطار برنامج الانسان والمحيط الحيوي .
- وضع الاسس لبرنامج عربي في اطار البرنامج العالمي للانسان والمحيط الحيوي والاهتمام بأنشاء محميات المحيط الحيوي العربي .
- مساعدة اللجان الوطنية على الالتزام بالاتفاقيات الدولية .
- القيام بمشاريع البحوث المشتركة وتجميع الامكانيات للقيام بمناشط مشتركة لدعم المحميات العربية .

٦- نظم الحماية التقليدية للموائل البيئية في الوطن العربي :

لاتزال معظم الدول العربية تستخدم الوسائل التقليدية للحماية وعلى نمط ((نظـــام الحمى)) القبلي القائم على أسس من الاعراف التقليدية والذي تتحدد أبعاده بالانماط التقليدية الخمس المعروفة وهي :

أ- منع رعي الحيوانات .

ب- السماح بالرعي وقطع الاخشاب أو بأحدهما بحدود معينة .

ج- السماح بالرعي طول العام .

د - السماح بتربية النحل .

هـ - حماية الاحراج .

ومن تطبيقات هذه النظم مايجري في سلطنة عمان حيث يمـــارس ســكان الواحــات الشرقية تنظيما" جماعيا" للرعي ، وتنظيما" للصيد في مناطق أخرى. وتعرف سوريا مثل هـذا النظام ((نظام الحمى)) أو نظام المرعى ، وتأخذ المناطق الجبلية في العراق بمـــا يعـرف (بنظام الكوز) ، وفي شمال افريقيا يعرف بالجيوش أو الجيش . وفي اليمن هنـــاك نظـم حماية جماعية قوية تقدم على أساس من القيم العربية المحلية الواسعة الانتشار والتي توفـر حماية وادارة المناطق المحمية التقليدية . وفي بعض من تلك المناطق يملك الشـــيوخ حـق حظر دخولها وفرض غرامات على منتهكي تلك القيم وخصوصا" في مناطق الاحراج .

وهناك انماط أخرى من نظم الحماية الجماعية التقليدية كتحديد منطقة مائية يحظر فيها صيد الاسماك ، وذلك بهدف تنشيط السياحة الدولية للغطس للتمتع بالحياة البحريـــة . ومـــن الامثلة الاخرى ممارسة نظام حماية أحراج الارز في لبنان من قبل بعض المجتمعات الدينيـــة والتي منها (محمية الارز البشارية) وفي مصر هناك جبال سيناء المقدسة لـــدى الديانـــات السماوية الثلاث والتي تظمها حاليا" شبكة المحميات المصرية .

ويلاحظ أن هذه النماذج من الانظمة التقليدية لايمكن الركون اليها كحلـــول ناجحـــة لحمايـــة المحميات .

القســـــم الثانـــــــي

اسباب تدهور المحميات

تعاني البلاد العربية من ان المحميات فيها أما صغيرة المساحة أو تمثل نظما" بيئيـــة هشة ، الامر الذي يجعلها عرضة للتلف وتجدر الاشارة الى أن حـــوال ٤٥% مـــن محميـــات الوطن العربي حاليا" لاتزيد مساحة كل منها عن ١٠٠٠ هكتار فقط ، ذلك أنـــه لكـــي تكـــون المحمية ناجحة يجب أن تكون مساحتها كافية لصون التباينات البيئية التي يرجـــى تغطيتـــها بصورة فعالة ، ومثالها المناطق التي يتباين فيها سقوط الامطار مكانيا" وزمانيا" ، أو المناطق الصحراوية التي تجوب فيها الثدييات والتي تكون الاماكن فيها متباعدة نوعمـــا بحثـــا" عـــن الموارد اللازمة لها ، وعليه فأن البلاد العربية بحاجة الى تطبيق نظام الشبكات البيئية كـــالذي يطبق تدريجيا" في أوربا . وقد بدأت عدد من الدول العربية بتطبيق بعض البدائل منها أنشـــاء مناطق واسعة تضم عددا" من الوحدات البيئية والتباينات الكبيرة من الموارد مثل ((المنطقـــة الشمالية لادارة الحياة البرية)) بالمملكة العربية السعودية مساحة ١٥,٥ مليـــون هكتـــار ، ومنطقة جدة الحواسيس بعمان بمساحة ٢,٨ مليون هكتار ومنطقة تاسيلي بالجزائر بمســـاحة ٨ مليون هكتار .(١)

وعليه ومن أجل تصويب الوضع المتردي للمحميات في الوطن العربي وتجنب تفتيـــت الموائل البيئية وفقدان التباينات البيولوجية ، ينبغي أن تعمل البـــلاد العربيـــة علـــى ايقـــاف الممارسات الخاطئة التي تهدر سلامة المحميات فيها .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية – حلقة العمل القومية حول دور المحميات فـــي المحافظـــة علـــى التنوع الاحيائي بالخرطوم – ٩٩٩ ص / ٢٥ .

وفيما يلي أهم هذه الممارسات الخاطئة :

١-استنزاف المياه الجوفية :

ويلاحظ حصول هذا الاستنزاف في كل من الصحراء الكبرى في شمال افريقيا وصحراء شبه الجزيرة العربية قد أدى الى أنخفاض مستوى الماء في كثير من المناطق الصحراوية . وهو مايمكن مشاهدته في محمية الاراضي الرطبة بمنطقة (الازرق) بالاردن وفي موقع (رامسار) بمنطقة البركس بمصر ، ومحمية الاراضي بمنطقة (الكالا) بالجزائر ومحمية (اشكول) بتونس ، حيث أدى أستنزاف المياه الجوفية أو حجز المياه السطحية عنها الى تهديد التنوع البيولوجي بالافقار .

٢- مشروعات المياه الدولية :

هذا ولايخفى أنه رغم هذا الواقع المتردي للمحميات فأن هناك مشاريع دولية تهدد بيئة العديد من المحميات ، والتي منها مشروع (ترعة السلام) لري بعض الاراضي بسيناء ، الامر الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا" خطيرا" على موقع (رامسار) بمنطقة (البردويل) والبيئات الطبيعية المحيطة بها .

٣- المشروعات الزراعية الجديدة والنشاط الرعوي :

وهناك كذلك العديد من المشاريع الزراعية الجديدة والنشاط الرعوي التي تحاول بعض الدول العربية اقامتها في العديد من المناطق الجافة مثل (الشمال الافريقي وبادية الشام والعراق ولاردن) لتوسيع رقعتها الزراعية مما يهدد الموائل البيئية ، وخاصة ملاجيء الانواع المهدد بالانقراض في الجبال وبالذات في جبال اطلس وجبال سوريا ولبنان.

٤-عدم القدرة على تنظيم القنص :

تعاني الكثير من المحميات في الوطن العربي من عدم القدرة على تنظيم القنص . ومن أمثلتها ماتوصلت اليه الجمعية الدولية لحياة الطيور ، بأن أعداد الطيور الصغيرة التي يتم صيدها كل عام في مصر تقدر بعدة ملايين كما تهدد منطقة (عميق) بلبنان عمليات الصيد العشوائي المكثف للطيور المهاجرة ، وتؤكد الاحصائيات أن نحو ١٥- ٢٠ مليون طير يصطادها سنويا" نصف مليون صائد .

٥-قطع الاشجار :

أصبح المألوف في البلاد العربية أنتشار عمليات قطع الاشجار سواء طبقا" للقانون أو خرقا" له مما يتسبب تدمير العديد من المحميات .

٦-تلوث الهواء :

يزداد سنويا" مستوى تلوث الهواء في بعض المحميات أو في المناطق الحضرية القريبة منها ، مما ينذر بتأثيرات ضارة على العديد من الكائنات الحية بها .

٧-تهديد مشاريع الري للمحميات :

بالنظر لما تعانيه البلاد العربية من عجز في المياه السطحية وقلة الهطول المطري فأنها أصبحت بأمس الحاجة الى أنشاء السدود والخزانات وهذه من شأنها أن تهدد المحميات القريبة منها أو في تلك التي تقع في طريقها ومثالها المحميات في منطقة الدلتا بمصر ومحمية أشكول بتونس وبعض المحميات بسوريا والعراق . الامر الذي يتطلب الاخذ بالاعتبار الاثار السلبية التي قد تقع على المحميات عند أقامة مثل هذه السدود والخزانات .

٨-انشاء الفنادق السياحية :

أن اقامة الفنادق السياحية وشق الطرق اليها كان له آثار سلبية على بعض المحميات كما حصل في مصر وتونس والمغرب .

٩-تلوث المياه :

أن وقوع بعض المحميات قرب السواحل البحرية ، يجعلها معرضة للتدهور في حالة تلوث المياه الساحلية القريبة منها ، ومثاله تهديد المياه الملوثة بالمعادن الثقيلة وغيرها من المواد الكيميائية طائر الفلامنكو كما يهدد التلوث البترولي العديد من المحميات على ساحل البحر الاحمر والخليج العربي.

١٠-الاحتياجات البشرية :

أن أحتياجات الانسان لمزيد من متطلباته من الغذاء والكساء والسكن ادى الى الضغط على المـــوارد الطبيعية وبشكل غير مرشد مما ادى الى أزالة الغطاء النباتي من خـــلال الاســتغلال غــير المرشــد للاراضي الزراعية .

١١-الاضرار الناجمة من المشاريع الصناعة :

لقد تأثرت عدد من المحميات الساحلية القريبة من المؤسسات الصناعة بسبب تلوث الميـــاه . ففــي تونس تهدد المياه الملوثة بالمعادن الثقيلة وغيرها من المواد الكيميائية حياة طائر (الفلمنكو) كما يهدد التلوث البترولي العديد من المحميات على ساحل البحر الاحمر والخليج العربي .

١٢-اوجه القصور في النشاطات الادارية والفنية للمحميات :

بالاضافة الى ماتم عرضه اعلاه من ممارسات خاطئة فان هناك العديد من المحميات في الوطن العربي تعاني من قصور في المجالات الادارية والفنية المتعلقة بالمحميات واهم وجه هذا القصور وهي : -

* عدم توفر المسح البيئي :

تفتقر العديد من المحميات الطبيعية بالوطن العربي الى الدراسات الاولية التي على اساسها يتـم انشاؤها . فالتعرف على الانواع البرية والنباتية وتوزيعها ، والتعرف على أهم موائلها ونظمـها البيئية أمر له أهميته . فضلا" عن عدم وجود أي نوع من الرصد البيئي يتســم بالاســتمرارية والتعرف على التغيرات التي تحدث في تلك المحميات فضلا" عن افتقارها الى المناهج العلمية .

* الافتقار الى الدراسات والبحوث :

أن طبيعة نشاط المحميات تفتقر الى الدراسات والبحوث الخاصة بها الامر الــذي يتطلــب عقــد الدراسات وأقامة البحوث المتعلقة بهذه الانشطة نظرا" للتغيرات التي تطرا على البيئـــة والمنـــاخ والعوامل الاجتماعية والاقتصادية .

* الاختيار العشوائي للمحميات :

أن أنشاء المحميات بالوطن العربي لم يتم وفق نظام عام بل تم أنشاء العديد من هذه المحميات نتيجة قرارات شخصية أو فردية أو أملتها ظروف طارئة ، بعيدة كل البعد عن أتباع أي من المعايير العلمية أو الدولية ، الامر الذي يؤدي الى صعوبة وضع تصنيف دقيق لها بناء" على معايير الاختيار المختلفة وبالتالي قد تندرج المحمية تحت أكثر من نوع من الانواع المتعارف عليها دوليا" .

* تنازع الاختصاصات :

تخضع المحميات في الوطن العربي الى أكثر من مركز أو جهة سواء كانت ذات أختصاص أم غير ذلك . هذا فضلا" عن انعدام التنسيق بين كافة الجهات المعنية ، مما يؤدي الى عدم تحقيق الاهداف المنشودة .

* غياب التخطيط في اقامة المحميات :

تعاني المناطق المحمية في الكثير من البلدان العربية من قصور في النواحي التخطيطية والتصميمية ، وهذا من شأنه أن يؤدي الى الاخلال بتنسيق العمل داخل المحمية نفسها من جهة وبين المحمية والمحيط الخارجي من جهة اخرى مما يترتب عليه من تداعيات في الانظمة البيئية الموجودة بها وفقد المنطقة لمواردها الطبيعية الهامة نتيجة تعدي بعض الانشطة البشرية على المناطق الطبيعية الهامة بالمحمية .

* غياب المراقبة والتدريب :

أن عملية المراقبة من الامور الهامة المتعلقة بنجاح المحمية وتحقيق الاهداف المنشودة من أقامتها . ذلك أن المراقبة من شأنها أن تحقق أعمال الرصد البيئي وتسجيل الانواع النباتية والحيوانية وتوزيعها في المناطق المختلفة (برية وبحرية) .

ويشترط لنجاح عملية المراقبة أن يكون هناك تشريع بيئي يعمل على ضمان عدم التعدي على المحمية وأن يتمتع المراقبون بسلطة تنفيذية تمكنهم من تطبيق وتنفيذ أحكام وقواعد التشريع .

هذا ومن جهة أخرى ينبغي أن يتمتع المراقبون بمؤهلات عالية تمكنهم من السيطرة على النظام في المحمية ومنع أي تجاوز عليها وهذا يتطلب دعمهم بكوادر أمنية تساعدهم على تنفيذ واجباتهم على الوجه الاكمل .

* انعدام البرامج والخطط الادارية :

لقد أدى ندرة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمحميات الى عدم وجود برامج وخطط ادارية لاستمرار الرصد البيئي الكامل للموارد الطبيعية والعمل على الحفاظ عليها وتنميتها ، هذا أضافة الى شيوع حالة العجز في الكوادر الادارية والتي بغيابها تحصل التعديات البشرية على المحمية الامر الذي يؤدي الى عدم تحقيق خطة الادارة .

وخلاصة الامر فأن اسباب تدني حالة المحميات يمكن اجمالها بالآتي :-

نقص الدعم المالي ، عدم كفاءة التدريب ، الضغط المتمثل في استخدامات الارض الكثلفة السكانية ، النزاعات المسلحة كما يجري في الصومال وفي جنوب السودان وفي المناطق الجبلية في الجزائر .

القسم الثالث

سبل حماية ورعاية المحميات

هناك العديد من الاساليب التي يمكن من خلالها تطوير المحميات في الوطن العربي . وأهم هذه السبل هي :

أولا" :- سبل تطوير اساليب رعاية المحميات :

١- مشاركة السكان برعاية المناطق المحمية :

يلاحظ أن المنظمات غير الحكومية تكاد لاتشارك البتة في ادارة المناطق المحمية في الوطن العربي ، ومن بين الاستثناءات المحدودة في هذا المجال وجود بعض الاهتمامات الفردية بأقامة وادارة مناطق محمية كما في العربية السعودية والكويت والاردن ولبنان وذلك بسبب التكاليف العالية للاستثمار في هذا الاتجاه من قبل القطاع الخاص خاصة وان أغلب الاراضي في الوطن العربي تعود ملكيتها للدولة أضافة الى غياب خطة قومية شاملة ومفصلة لصون الموارد الطبيعية ، كقوانين صيد الحيوانات البرية ، فضلا" عن قيامها بأقامة محميات للحفاظ على الحياة البرية وأكثار الانواع التي انقرضت أو تلك التي يتهددها الانقراض في موائلها الطبيعية . هذا بالاضافة الى مشاركة جمعيات الصيد المتواجدة في بعض الدول العربية بأدارة المناطق المحمية وهناك في تونس يوجد الاتحاد الاقليمي لجمعيات الصيد .

أن هذا النشاط المحدود لايرتقي الى تحقيق الاغراض العريضة لحماية المناطق المحمية ، الامر الذي يتوجب على الدول العربية تدارس موضوع مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشـــاء وادارة المحميات ، ووضع الاسس الكفيلة بأنجاح هذا المسعى غير الحكومي .

٢- أعادة تأهيل الموائل وأكثار الانواع :

بالنظر لتدهور الارض في الوطن العربي نتيجة أستخدامها منذ فجر التاريخ وماتنتج عن ذلك من تدهور بيئي شديد وتدمير الموائل البيئية وأنقراض بعض الانواع من الاحياء أو تهديدها بالانقراض ، أصبح لابد من قيام الدول العربية للوقوف في مجابهة حالة التردي هذه وذلك بأعادة غرس الاشجار والشجيرات في الغابات واحاطة بعض الموائل بالاسوار لحمايتها واعادة أدخال الانواع التي أزيلت من موائلها الطبيعية ، وعلـــى الرغـم مـــن اهتمام بعض الدول العربية برعاية هذه الموائل كما تم ذلك بالنسبة لمنطقة (بوهدنـــة) بتونس و (شوماري) بالاردن و (وجـدة الحراسـيس) بعمـــان وحـــارة (الحـــارة) بالسعودية ، هذا فضلا" عن قيام بعض الدول العربية بأعادة ادخـــال الانـــواع المـــهددة بالانقراض كأكثار بعض الانواع في تونس كالظبي الاورق (اداكس) وكذلك (المـــها) ذي القرون المقوسة ، والنعام وأعادة أكثار الغنم البربري(المغربي) . وكما تـــم فـــي عمان تنفيذ مشروع أكثار السلاحف البحرية منذ عـــام ١٩٧٧ والمـــها العربـــي منـــذ ١٩٧٨ . أضافة لما تم أتخاذه من أعادة عملية أكثار المها البري والتي أطلـــق عليـــها تسمية (المها) بأصطياد هذا النوع من المها الـــبري وبمعاونـــة تنظيمـــات دوليـــة وأرسالها الى الولايات المتحدة الامريكية لتكوين قطيع بالاكثار (طريقة الاســـر) وبـــدأ بأعادة نقلها الى موقع بيئي مميز في عمان في الجزء الشرقي من (حدة الحراســـيس) وهناك محاولات مماثلة في السعودية والاردن .

٣- السياحة البيئية الدولية :

تنتشر في بعض الدول العربية مناطق سياحية وخاصة الدول التي تقع على طرف البحـــر الابيض المتوسط والتي أصبحت تدر موارد كبيرة للدولة ومن أمثلتها بعـــض المنـــاطق السياحية في تونس حيث تم أنشاء ثلاث متاحف بيئية أولها في منطقة اشكول ، وفـــي مصر حددت بعض المناطق الطبيعية كمناطق جذب للسياح كمحمية رأس محمد .

وعلى الرغم مما تدره هذه المناطق السياحية من موارد ألا أن علماء البيئة المعنيون بالحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية يشيرون الى أن البرامج التنموية المكثفة في هذه المناطق قد تؤثر تأثيرا" بالغ الضرر في المنظومات البيئية الهشة .

٤-دور المؤسسات الحكومية والاهلية لرعاية انشطة المحميات في الوطن العربي :

بدأت البلاد العربية منذ العقد الاخير من القرن الماضي (العشرين) أنشطة لرعاية المحميات الطبيعية . ألا أن من الملاحظ أن مجموعة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتي يمكن أن يكون لها دور فعال في صون التنوع البيولوجي هي بحالة متفرقة وتتبع مؤسسات متعددة ومختلفة مما يؤدي الى تفاوت في التركيز وعدم التجانس في الاهداف على موضوع التنوع البيولوجي .

أن عدم التجانس في الاهداف تؤدي الى تفتيت جهود هذه المنظومات وبالتالي عدم تحقق الاهداف التي أقيمت هذه المؤسسات لتحقيقها .

ثانياً - أنواع المؤسسات المتعلقة برعاية المحميات في الوطن العربي :

أخذت الاهتمامات برعاية المحميات في معظم البلاد العربية وكان من بين هذه الاهتمامات أقامة مؤسسات حكومية وغير حكومية للاضطلاع بهذه المهمة وفيما يلي تبيان المؤسسات التي تم أقامتها في بعض البلدان العربية :

١-المؤسسات الحكومية :

- تم تشكيل الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها في السعودية وهي هيئة حكومية تهتم بأقامة المناطق المحمية ومراكز انماء الحياة الفطرية . كما تم أصدار تشريعات خاصة بتنظيم المناطق المحمية ونظم الصيد والغابات .
- كما تم تشكيل لجنة وطنية في البحرين لحماية الحياة الفطرية تابعة لديوان ولي العهد مهمتها تنفيذ برامج حماية الحياة الفطرية واصدار التوصيات الى مجلس الوزراء بشأن المحميات الطبيعية .
- وفي ليبيا تم تشكيل لجنة فنية للاحياء البرية التابعة لامانة الزراعة ومهمتها الاشراف على المتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية واصدار التشريعات البيئية الخاصة بها .

- وفي مصر توجد وحدة للتنوع البيولوجي ضمن جهاز شؤون البيئة وتختص بكل مـــايتعلق بالمحميات الطبيعية وادارتها واجراء دراسات التنوع البيولوجي وصون الموارد الطبيعية ، أضافة الى ماتم اصداره من قرارات وزارية بشأن أنشاء المحميات الطبيعية وفقا" لقـــانون البيئة الموحد الصادر عام ١٩٩٤ .

٢-المؤسسات غير الحكومية :

بالاضافة الى المؤسسات الحكومية فقد بدأت بعض الحكومات العربيـــة بالاهتمـــام بمشـــاركة المؤسسات الاهلية غير الحكومية للاضطلاع بمهمة رعاية المحميات وصون التنوع الاحيائي .

ومن امثلة هذه المؤسسات غير الحكومية ماتم قيامه في الاردن أذ تم تأسيس خمس جمعيـــات أهمها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة والتي تتولى انشاء المحميات الطبيعية والاشراف عليـــها ، كما يوجد بلبنان جمعية علمية وثمان جمعيات جماهيرية منها ثلاثة تهتم بالمحميات الطبيعية .

ثالثا : سبل مواجهة التحديات التي تواجه المحميات :

من المسلم به وكما تم عرضه أن التحديات التي تواجه المحميات تتمثـــل بـــالضغط الســـكاني والقضايا المرتبطة به من فقر ومرض وبطالة ومشاكل الامن الغذائي والسكاني كما تتمثـــل بالانظمـــة البيئية وتدهورها واختلال التوازن فيها أضافة الـــى ضعـــف المؤسســـات وعـــدم ايجـــاد السياســـات والتشريعات المناسبة وكذلك الاختلاف في رصد قيم التنوع الاحيائي على الاصعدة المحليـــة والوطنيـــة والقومية والعالمية .

أن المحميات الطبيعية يجب أن تمثل مجموعة واحدة وسط مجموعات مترابطة مـــن المنـــاطق التي يسعى المجتمع لصونها . هذا وان مناطق صون الطبيعة من الممكن أن تكون محدودة المســـاحة بحيث تتطابق مع مناطق الموارد الاساسية لمجموعة سكانية محددة ، كما يمكن أن تكون عبارة عـــن محميات طبيعية متعددة تمتد عبر الحدود بين أكثر من دولة واحدة .

وتتمثل أهم الخطوات لمواجهة هذه التحديات بالاتي :-

١-المعالجات العامة :

أن يتم التعرف بوضوح تام على القيم الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية للتونع الاحيـــائي وان يتم عكس هذه القيم على نطاق واسع.

- يجب وضع الخطط الشاملة لصون المحميات والموارد واقرارها من خلال مشاركة شـــعبية واسعة وتأسيس شراكة بين الجهات المستفيدة من الموارد .
- ينبغي أن يتم توزيع التكلفة والفائدة بعدالة على الجهات المستفيدة المختلفة .
- أن ينطلق نشاط صون الموارد من نظام سليم ومؤكد لحيازة وامتلاك الاراضي .
- يجب وضع الخطط الادارية المناسبة التي تقسم المحميات الى نطاقات محددة تدار بطريقـة متفق عليها بين المجموعات المستفيدة من الموارد.
- ينبغي أن تتم الخطط الوطنية والاقليمية لصون الموارد والمحميات من خلال مناطق للحماية مرتبطة مع بعضها .
- أن تسهم الجمعيات الطوعية في نشاطات المحافظة على التنوع الاحيائي وذلك من خلال :

- ينبغي أن تبتدع الجمعيات الطوعية العديد من الوسائل للمحافظة على التنـــوع الاحيائي بما في ذلك قيام هذه الجمعيات الطوعية بأدارة المحميات الطبيعية .
- أن تسعى الجمعيات الطوعية لدعم وبناء قدراتـــها للتمكـــن مـــن العمـــل مـــع المجتمعات القاعدية وجميع القطاعات المستفيدة من حماية الموارد .
- أن تسعى الجمعيات الطوعية لتأسيس التحالفات مـــن أجـــل معالجـــة قضايـــا المحميات الطبيعية وصونها .
- أن تتفهم الجمعيات الطوعية المشكلات التي تواجه عمل حماية الموارد وتنمـــي قدراتها في هذا الاتجاه ليتسنى لها العمل مع جميع قطاعات المجتمـــع المهتمـــة بالمحميات الطبيعية وصونها .

٢-التنسيق على الاصعدة القطرية والقومية والدولية :-

أن الدول العربية مدعوة جميعها للتعاون فيما بينها لتطوير الموائل البيئية في الوطن العربـــي ومـــن أهم سبل التعاون في هذا السبيل مايلي :-

أ-مشاركة الدول العربية في البرامج الدولية للمناطق المحمية :

لاتزال مشاركة الدول العربية في البرامج الدولية المتعلقة بالمناطق المحمية مشاركة محـــدودة جدا" . وفيما يلي أهم الاتفاقات والانشطة الاقليمية الدولية في هذا المجال والتي ينبغي علـــى الـــدول العربية الاستفادة منها :-

* تبني أتفاقية (رامسار) عن " الاراضي الرطبة " والتـــي صـــدرت عـــام ١٩٧١ ببلـــدة رامسار بأيران .
* تطبيق الارشادات البيئية لاستخدام الموارد الطبيعية بالشرق الاوسط وجنـــوب شـــرقي آســـيا الصادرة عن الاجتماع الدولي المعقود ببلدة " برســـبوليس " تحـــت رعايـــة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في عام ١٩٧٥ .
* الاستفادة من خطة عمل البحر المتوسط التي تبناها (اليونيب برنامج الامم المتحدة للبيئة) ، والصادرة عن اجتماع برشلونة بالبرتغال عام ١٩٧٥ المتضمنة للاسس المتعلقة بأنشـــاء ورعاية المناطق المحمية .
* الاستفادة من التجربة الدولية التي نفذها (اليونيب) بتونس عام ١٩٨٥ بأنشاء (مركـــز الانشطة الاقليمية) للمحميات ذات الاهمية الخاصة ، الذي تم أنشاءه في تونس عـــام ١٩٨٥ والمنفذة من قبل كل من الاتحاد الدولي لصـــون الطبيعـــة والمـــوارد الطبيعيـــة والحكومـــة التونسية.
* المشاركة في حلقات العمل الاقليمية التي يعقدها اليونسكو * مثل (حلقة المحيط الحيـــوي) لحوض البحر الابيض المتوسط التي عقدها في فلوران بفرنسا .
* أنشاء برامج اقليمية ترعاها اليونسكو فيما يتعلق بصون الطبيعة والموارد الطبيعية (مـــاب) للحفاظ على السلاحف والثديات البحرية والطيور ، وكذلك برنـــامج للحفـــاظ علـــى التنـــوع البيولوجي في البحر المتوسط المعد عام ١٩٨٦، والحلقة التي تـــم عقدهـــا بتونـــس عـــام ١٩٩١ .
* التوسع بالتعاون مع اليونسكو بأنشاء المزيد من محميات المحيـــط الحيـــوي وبالاسترشـــاد بالمحميات التي أقامتها ست دول عربية والتي بلغ عددها حتى عـــام ١٩٩٩ أربعـــة عشـــر محمية مجموع مساحاتها أكثر من ثمانية مليون هكتار والتي لها آثارها الايجابية ومزاياهـــا الكبيرة خصوصا" فيما يتعلق بموضوعي التنمية المستدامة والعلاقة بين الانسان والبيئة .

٣-التعاون العربي في مجال الدراسات والبحوث :

الاستفادة من الدراسات والبيانات الدولية المتاحة والتي يمكن أن تسهم في اعانة صانعي القرار على جميع المستويات عند التوجه لتحديد المواقع الهامة التي يجدر حمايتها . فضلا" عن كونها تساعد على وضع الاستراتيجيات المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية واهم هذه الدراسات والبيانات هي :

أ- الدراسات المتوفرة لدى مراكز الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق الدولي للحياة البرية لمشروع التنوع النباتي والذي يهدف الى التعرف على المناطق التي يجدر حماية ثرواتها النباتية وخاصة في دول حوض البحر الابيض المتوسط وشبه الجزيرة العربية .

ب- الاستفادة من القوائم المنشورة عن أهم مناطق الطيور والاراضي الرطبة .

ج- الرجوع الى القوائم التي ينشرها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية عن الشعب المرجانية .

د- الاستفادة من الدراسات المنشورة عن المناطق المحمية الخاصة بحوض البحر المتوسط طبقا" لاتفاقية برشلونة .

هـ- مراجعة نظام تسجيل المواقع الخاصة بالطيور الذي قامت بأعداده جمعية علم الطيور خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢ وكذلك القوائم الخاصة بأهم مناطق الطيور بالشرق الاوسط.

و- الاستفادة كذلك من دليل مركز الصون والرصد العالمي للمناطق المحمية بالشرق الاوسط وشمال افريقيا .

ز- دراسة مقترح أمكانية تنفيذ الطريقة التي طبقت بأوربا لدراسة الموائل البيئية في الدول الاحدى عشر في الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

ح- دراسة المقترح المقدم من مركز الصون والرصد العالمي للمناطق المحمية بالاشتراك مع مركز حياة الطيور ومعهد البيئة البرية والمملكة المتحدة بتبني الطريقة التي طبقت في اوربا وذلك لدراسة الموائل البيئية في الدول الاحدى عشر والشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي تغطيها مبادرة (افيسين) وذلك بهدف التعرف على الانواع وطراز الحياة المهددة واعداد قائمة بها لتأكيد الحفاظ عليها ودعم قاعدة البيانات الخاصة بصون البيئة وضرورة رفع مستوى البيانات بأستخدام التقنيات الحقلية والتقليدية وتيسير نقل المعلومات للتطبيق داخل القطر الواحد .

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف ضرورة تطبيق التوصيات الصادرة من قبل المعـــاهد والمراكـــز المختصة بضرورة دعم الاتصالات بخصوص بيانات المواقع والانواع ذات الاهمية الجغرافية في سبيل تبني استراتيجية مشتركة لصون الانواع والنظم البيئية بين دول المنطقة .

٤- ضرورة الاهتمام بمعارف البيئة الطبيعية :

لايزال موضوع الاهتمام بمعارف البيئة الطبيعية لم يحتل المركز المناسب له كتراث طبيعي في مناطق حماية التراث الثقافي والحضاري الاخرى وترجع اسباب ذلك الى أن معارف البيئـــة الطبيعيـــة نادرا" ماتؤخذ في الاعتبار في معظم اقطار الوطن العربي ، رغم أن هذه المعارف تعتبر أحـــد الاركـــان الاساسية من اركان الوعي الحضاري للمواطنين بل من الضرورة تجاوزها الدائرة الضيقـــة للـــهواة والمتخصصين لتشمل عامة الناس .

٥- ضرورة التنسيق بين مؤسسات الحماية وادارات المناطق المحمية :

يتوزع النظام المؤسسي المسؤول عن الحماية والمناطق المحمية فـــي البـــلاد العربيـــة بيـــن الحكومات المركزية في الجهات الاخرى الموكل اليها هذه المسؤولية كالجهات المسؤولة عـــن التربـــة والبيئة / كما تبرز ظاهرة الانفصام الشديد بين هذه الجهات المسؤولة سواء فيمـــا بيـــن المؤسســـات الحكومية ذاتها أو بينها وبين المؤسسات الخاصة . بل يلاحظ أهمية دور المنظمات غير الحكومية فـــي تحمل مسؤولية صون الطبيعة والموارد الطبيعية في بعض الدول العربية كما هو الحال في الاردن .

٦-ضرورة توفير الدعم المالي لمؤسسات الحماية على المستوى القومي:

أن محميات صون الطبيعة والموارد الطبيعية عديدة ومتسعة الابعاد ، مما يجعلها شديدة الحاجة الى توافر الموارد المالية اللازمة لها للاضطلاع بهذه المسؤولية الجسيمة خاصة وان التدهور البيئـــي من الاتساع والعمق اللذان يتطلبان بذل مجهودات جسيمة لتحقيق الاهداف المنشودة . ويلاحظ أهتمـــام بعض الاقطار بهذه المهمة وذلك من خلال دعم قطاع السياحة فيها كما هو الحال في تونس والمغـــرب ومصر .

ويلاحظ مدى ضالة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات الحماية هذه بالمقارنة مع ماتنفقه الدول العربية مثل السعودية لهذه المهمة بما تنفقه المملكة المتحدة أذ بلغ ماتنفقه هذه الاخيرة في العام الواحد حوالي ١٥٠ مليون دولار في حين لايتجاوز ماتنفقه السعودية ٩ مليون دولار . ويلاحظ كذلك أن ماتنفقه دولة المكسيك على (١٧) محمية لايبلغ سوى فقط ٢٠ مليون دولار .

كما يلاحظ أن المبالغ المخصصة للحماية في الدول العربية تكاد تكون شبه معدومة واذا ما تم تخصيص موارد مالية لبعضها فانها تنحصر في محميات الصيد. وتستثنى تونس ومصر من بين الدول العربية نظرا" للاهتمامات في تمويل مشروعات الحماية . ففي مصر تفرض ضريبة مقدارها ٢٥ % من قيمة تذاكر الطيران الدولية وتخصص حصيلتها لتمويل المناطق المحمية . هذا أضافة الى ماتدره بعض مناطق الحماية من موارد سياحية كما هو الحال بالنسبة لمنطقة رأس محمد التي تجذب اليها السواح لما تحتويه مياهها البحرية من شعب مرجانية وحياة بحرية فريدة .

وهناك أجراءات اقتصادية أتبعتها مصر والمغرب وهي تحويل جانب من ديونها (لصون الطبيعة) أو تحويلها (لتنمية الموارد الطبيعية) وهو جانب جدير بالاهتمام من قبل الدول العربية الاخرى .

هذا وتجدر الاشارة بأن هناك مصدر دولي هام لتمويل حماية الموارد الطبيعية والمحميات وهو (المرفق الدولي للبيئة) المعروف بجيف (GEF) والذي قدم دعما" ماليا" لبعض الدول العربية لصون المناطق المحمية ، كما تم كذلك بالنسبة للاردن والجزائر وهناك بالاضافة لهذا المرفق الدولي فأن البنك الدولي قد تبنى خلال عام ١٩٩٠ خطة عمل التنوع البيولوجي لحوض البحر الابيض المتوسط ، وهو ماينبغي على الدول العربية العمل على وضع خطط القومية لصون الموارد الطبيعية من خلال هذه الخطة .

٧- ضرورة توفير الكوادر المؤهلة لادارة المحميات :

أوضحت الصفحات السابقة مدى اهمية المحميات الطبيعية وصونها ، كما أوضحت تعقد المهام المتعلقة بها الامر الذي يتوجب أن تكون هناك كوادر مؤهلة لادارة هذه المحميات خاصة وأن مستوى تدريب وتأهيل الكوادر في هذا الاتجاه في الوطن العربي لم يرق بعد الى المكانة التي تجعله كافيا" من الناحيتين الادارية والفنية ومتكاملا" بالنسبة لجميع الانشطة التي تتعلق بادارة المحميات .

أن هذا الوضع المتدني للكوادر المتخصصة أو الغائب نهائيا" يتطلب وجود درجات متخصصة واعداد مناهج علمية وعملية خاصة بادارة المحميات وصون الموارد الطبيعية ، أذا ماأريد التنويع في نظام المحميات وانجاحها ، أذ أن التدريب القائم في الوقت الحاضر لم يتعد التأهيل المبسط للمرشدين والحراس . وتعنى الابعاد الاساسية لتأهيل الكوادر تهيئة سبل التدريب النظري والعملي في كافة العلوم التي تتصل بالحماية والمحميات بدءا" من الادارة والتخطيط الى العلاقات الاجتماعية ، حتى ولو ادى الامر الى أنشاء معاهد متخصصة لهذا الغرض ، وذلك الى جانب تكثيف اقامة الندوات والمشاركة في الندوات وحلقات العمل على المستويات الثلاث القطرية والقومية والدولية وخاصة الندوات الاقليمية التي ينظمها اليونسكو والفاو واليونيب . وهناك بعض التوصيات لاحد الخبراء العرب المتخصصين في هذا المجال فيما يتعلق بأعداد برامج التدريب والتي تؤكد على :

- ضرورة تحديد احتياجات التدريب .
- التأكيد على منح فرص التدريب بوجه خاص لاهالي المناطق المحمية للاشتراك مستقبلا" في ادارتها .
- الاستعانة بالعلماء المتخصصين في الجامعات العربية وكذلك الاداريين ذوي الخبرة والمتخصصين في ادارة المحميات .
- متابعة برامج التدريب للتأكد من فعاليتها وتعديلها أن دعت الضرورة الى ذلك .
- منح المشاركين في برامج التدريب الحوافز المعنوية والمالية الملائمة لرفع كفاءة ادائهم .

رابعاً – أوجه التنسيق بين الاقطار العربية حول صون المحميات :

لاتزال اعمال التنسيق بين اقطار الوطن العربي محدودة في مجال صون الطبيعة والموارد الطبيعية وادارة المحميات خاصة وان الوطن العربي يشكل بحد ذاته بيئة مستقلة لها مواصفاتها وحضارتها وعليه ينبغي مراعاة التوجيهات التالية في عملية التنسيق وهي :-

أ- إعطاء الاهمية للبيئات الجغرافية المتجانسة

ضرورة اعطاء الاهمية للتنسيق بين الاقطار العربية التي تشكل وحدات جغرافية متجانسة كالمشرق العربي واقطار الجزيرة العربية ومركز الوطن العربي المتكونة من (مصر والسودان والقرن الافريقي) ودول المغرب العربي .

ب- التوجه نحو تطبيق نظام الشبكات البيئية :

أوضحت البيانات سابق الاشارة اليها الى أن نحو ٤٥ % من محميات الوطن العربي لاتزيد حاليا" مساحتها عن ١٠٠٠ هكتار ومساحة كهذه غير كافية لصون التباينات البيئية التي يرجى تغطيتها بصورة فعالة ، الامر الذي يلزم معه البحث عن البدائل اللازمة لتصويب هذا الوضع في اقرب وقت مستطاع وذلك من خلال تنفيذ نظام الشبكات البيئية الذي تم البدء بتطبيقه تدريجيا" في اوربا والذي يمكن ان تتبناه الدول العربية لتجنب تفتيت الموائل البيئية وفقدان التباينات البيولوجية .

ج- بناء قاعدة معلومات عن المحميات :

على الرغم من أستطاعة بعض الاقطار العربية أن ترصد مخزونها من الحيوانات والنباتات الطبيعية المستوطنة في بعض المحميات الا أنه رصد غير مكتمل ، اختصر في بعض الاقطار على حصر بعض الانواع النباتية المزهرة ، بينما نجد أن المعلومات المتاحة عن النباتات غير المزهرة غير كافية لرسم صورة حقيقية عن مخزون المنطقة العربية من هذه الانواع .

وتجدر الاشارة الى أن البيئة العربية تتميز بوجود أنواع من النباتات تنمو فيها دون المناطق الاخرى خارج الوطن العربي ، كما أن هناك من الموائل النادرة التي تشكل مصدرا" أساسيا" مهما" للمراعي في المنطقة العربية .

أن هذه الخصيصة التي تتميز بها البيئة العربية قد تندثر وذلك للاسباب التالية :

- تتعرض بعض الانواع الرعوية النادرة لاستغلال جائر من شأنه أن يؤدي الى انقراضها وبالتالي ضياع فرصة نموها وتكاثرها .
- قد تلجأ بعض الدول العربية لاستزراع المراعي بأنواع نباتية غير مستوطنة كمصدر للعلف أو تثبيت الكثبان الرملية ، متجاهلة النباتات الاصلية التي تأقلمت على الحياة تحت ظروف الجفاف في الوطن العربي عبر آلاف السنين .

كما أن المعلومات المتوفرة عن الحيوانات البرية في الوطن العربي عادة ماتكون عن الثدييات الكبيرة وبعض الطيور والقوارض والزواحف ، أما المعلومات المتعلقة بالثدييات الصغيرة والحشرات وبقية المفصليات واللافقريات عموما" فأنها قليلة وهذا لاشك يعتبر نقصا" كبيرا" في المعرفة ، بل أن بعض الانواع قد تنقرض دون أن يعلم البلد المعني عنها شيئا" .

وكذلك فأن هناك أنواع من الاسماك والمحار والاصداف والاسفنجيات والمرجان وغيرها من التراث الطبيعي العربي الهام الذي لم يجد التوثيق وهو يتعرض لمشكلات قد تؤدي لانقراض بعض انواعه .

وعليه ومن هذا المنطلق ومن أجل الحفاظ على ماتتمتع به المنطقة العربية من ثراء في الصفات الوراثية ، يجب الحفاظ عليها وذلك من خلال رصدها واعداد البيانات الخاصة بها ووضع الخطط العملية لتطوير شبكات المحميات الطبيعية . وأن الخطوة الاولى لاشك تبدأ ببناء قاعدة معلومات عن المحميات الطبيعية في الوطن العربي .

د- التنسيق العربي في مجال تبادل المعلومات :

بالنظر لاتساع حجم المنطقة على الصعيدين القطري والاقليمي والقومي حيث أصبح تدهور التنوع الحيوي ينذر بالخطر الجسيم ، فقد أصبح من اللازم أقامة تنسيق عربي في مجال حماية التنوع الحيوي والذي لايزال بحاجة الى مراحل هامة وجادة وتنفيذية ومتنوعة ومتعددة ، ولعل أحد هذه المراحل هو تبادل المعلومات بين اقطار الوطن العربي فيما يتعلق بحماية التنوع الاحيائي وفيما يلي أهم الجوانب المتعلقة بهذا التعاون :

- ضرورة توفير المعلومات وخاصة تلك المتعلقة بأستخدام الحاسوب والنظم المعلوماتية الحديثة وذلك نظرا" لافتقار البلاد العربية الى هذه المعلومات وعدم جاهزيتها .
- توحيد المعلومات على الصعيد القومي حيث هناك تفاوت واضح في توفر المعلومات ونوعيتها وتجهيزات تبادلها من قطر لاخر فالبعض يمتلك هائل منها والبعض الاخر يفتقر حتى لابسطها ولايزال يبحث عنها.
- من الضرورة نشر المتوفر من البيانات المتعلقة بالتنوع الاحيائي وتبادلها أذ من الصعب على قطر واحد أو مؤسسة حكومية أو أهلية أن تتوفر لديه جميع المعلومات ودلالته ذلك التعاون في هذا المجال بين الدول المتقدمة ومنها الاوربية حيث أنشأت شبكة مشتركة للمعلومات .

هـ- تنسيق البرامج الاعلامية عن المحميات :

بدأت الدول العربية توجه أهتماماتها بالاعلام البيئي سواء جاء ذلك من خلال المجهودات الحكومية أو الجمعيات الطوعية ، وتتخذ التوجهات الاعلامية صور متعددة منها مايكتب في الصحف ومنها مايدخل ضمن البرامج الاذاعية والتلفزيونية أضافة الى الملصقات والمجلات والمعارض كما قامت بعض الاقطار العربية بتوزيع ارشادات توعية حول مواسم الصيد ، فضلا" عن النشرات المتعلقة بالسياحة .

هذا ويلاحظ أنه رغم هذه الاهتمامات فأن الاعلام البيئي لم يرتفع الى مستوى المسؤولية قياسا" بحالات التدهور البيئي وتدمير التنوع الاحيائي .

و- نحو اعلام بيئي جديد :

أن حالات التدهور التي تم عرضها في هذه الدراسة توضح أن أهتمامات الدول العربية لصون الطبيعة والموارد الطبيعية لم تزل قاصرة عن تحقيق الطموحات العلمية في هذا الجانب وعليه فأن المهتمين بقضايا البيئة يطرحون بعض التوجيهات حول ضرورة أقامة أعلام بيئي جديد وأهم هذه التوجيهات مايلي :-

- تؤكد الدراسات المعقودة في الدول الصناعية المتقدمة أن الاعلام هو الذي يشكل الضمير البيئي للمواطن ، وهو الذي يحدد الاسبقيات وجماهيرها وكيفية طرح القضايا البيئية .
- ويؤكد الباحثون أهمية التلفزيون كمصدر أساسي للمعلومات البيئية في المناطق الحضرية والريفية أما الصحف فأنها ذات دور فعال بالنسبة للمثقفين والراديو كمصدر هام في المناطق الريفية خاصة وسط قطاع الاميين .
- كما يلاحظ تراجع أهمية أجهزة الاعلام التعليمي والتثقيفي ، ذلك لانها تتسابق وتتنافس على الاخبار ولاتهتم كثيرا" بأجراء التحليلات الميدانية وأعداد المادة التعليمية التثقيفية ، هذا فضلا" عن أن أجهزة الاعلام تهتم بترضية الحكومات التي تسعى للتقليل من السلبيات البيئية الناتجة عن فشل برامجها ، هذا بالاضافة الى أن الاعلام يسعى لكسب ود الشركات الصناعية ويهمل عادة المخاطر الناجمة عن أنشطة هذه الشركات المؤثرة في البيئة .

- ويلاحظ كذلك أن الاعلام لايهتم بأنشطة الجمعيات الطوعية ومناشطها ، كما لايهتم بتوجيه الانظار الى العلماء والمنتجين .
- أن المطلوب أمام هذا الواقع أن تكون هناك ضغوط على الاعلام للاهتمام بالبيئة والتحذير من مخاطر تدهور الطبيعة والموارد الطبيعية واضمحلال بنيان التنوع الاحيائي ، وينبغي أن تأخذ المؤسسات العاملة في حماية البيئة على عاتقها هذه المسؤولية الاعلامية .
- ضرورة صياغة أعلام بيئي جديد في مجال المحميات الطبيعية والتنوع الاحيائي وفق أسس علمية أرشادية وتعليمية وبيان أهمية التنوع وفوائده ومايترتب على الاثار السلبية من حرمان الاجيال القادمة من مصادر غذائهم .

المصادر الرئيسية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام ١٩٩٩ .
- دراسة متطلبات اقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة / ٢٠٠٠ .
- حلقة العمل القومية حول دور المحميات في المحافظة على التنوع الاحيائي ١٩٩٩ .
- الندوة القومية حول الحماية البيئية للموارد الارضية الزراعية ١٩٩٩ .
- الندوة القومية في مجال الحفاظ على الموارد البيئية في الوطن العربي ١٩٩٩ .
- الندوة القومية حول تطوير احصاءات البيئة الزراعية في الوطن العربي .

ملحق (١)

المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر في الوطن العربي

الاقليـــــم	الاقطار	المساحة كيلو متر	المساحة المتصحرة		المساحة المعرضة للتصحر	
			المساحة كيلومتر	النسبة %	المساحة كيلو متر	النسبة (%)
المغرب العربي	المغرب - الجزائر تونس - ليبيا موريتانيا	٦,٠٩٢٩٦٠	٤,٧٣٤٢٩٧	٧٧,٧	١,٠٠٧٨٧٦	١٦,٥٤
حوض النيل والقرن الافريقي	السودان - مصر الصومال -جيبوتي	٤,٢٦٥٧٤١	١,٨٥٧٢٥٦	٤٤,٤٨	١,٢٢٠٨٧٢	٢٨,٦٢
المشرق العربي	سوريا- لبنان الاردن - العراق فلسطين	٧٤٣٢٧٦	٢٦٤٦٨٧	٣٥,٦٠	٣٦٠٩٩١	٤٨,٥٦
شبه الجزيرة العربية والخليج	اليمن- عمان السعودية - قطر الامارات -الكويت البحرين	٣,٢٠٠٥٦٧	٢,٨٦٧٨٨٠	٨٩,٦١	٢٨٢٦٨٧	٨,٨٣
المجموع الكلي		١٤,٣٠٢٦٤٤	٩,٧٦٤١٢٠	٦٨,٣٧	٢,٨٧٢٤٢٦	٢٠,٠٨

المصدر / المنظمة العربية للتنمية الزراعية والندوة القومية حول الحماية البيئية للموارد الارضية الزراعية العربية – الخرطـوم ١٩٩٩ (جدول ٦) ص ١٢ .

ملحق (٢)

تدهور الغابات في الوطن العربي

القطر	سنة ١٩٩٠	سنة ١٩٩٥
الاردن	١٣٩,٦٠	١٣٠,٩١
الامارات	٢٠٠,٠	٣٠٠,٠
تونس	١٠٩٤,٢٠	٦٧١,٤٠
الجزائر	٤٠٦٠,٠٠	٣٩٠,٠٠
جيبوتي	٦,٠٠	٦,٠٠
السعودية	١٨٠٠,٠٠	٢٧٠٠,٠٠
السودان	–	٤٤٢٤٠,٠٠
سوريا	٧٢٢,٠٠	٤٩٣,٠٠
الصومال	٩٠٦٠,٠٠	٩٠٤٠,٠٠
العراق	١٨٩٠,٠٠	٤٧٨,٥٠
قطر	٠,٤٠	٠,٤٠
الكويت	٢,٠٠	٢,٠٠
لبنان	٨٠,٠٠	٨٠,٠٠
ليبيا	٦٩٠,٠٠	٥٧١,١٠
المغرب	٨٩٦٩,٦٠	٩٠٠٠,٠٠
موريتانيا	١٣٦,٨٠	١٣٦,٨٠
اليمن	٤٠٦٠,٠٠	٢٠٠٠,٠٠
المجموع	٢٧٩٤,٣٤	٧٣٩٣٠,١١

المصدر – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير السنوي للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٦ – الخرطوم – ١٩٩٦ وجدول (٩) ص ٧٦ مرجع الملحق السابق .

ملحق (٣)

المناطق الرعوية المتدهورة والمتصحرة في بعض اقطار الوطن العربي

القطـــــر	مســاحة المراعـــــي المتدهـــورة والمتصحرة (كيلو متر مربع)	النسبة من المساحة الكلية (%)
السودان	٦٥٠٠٠٠	٢٦
الصومال	٥٣٤٠٠٠	٨٣,٧
ليبيا	٣٨١٠٠٠	٢١
موريتانيا	٣٤٣٠٠٠	٣٤,٣
العراق	٢٣٨٠٠٠	٥٤,٣
الجزائر	٢٣٠٠٠٠	٩,٧
المغرب	١٩٥٠٠٠	٢٧,٤
سوريا	١٠٩٠٠٠	٥٨,٩
تونس	٥٩٠٠٠	٣٦
الاردن	١٥٠٠٠	١٦,٥
الجملـــــة	٢,٦٥٤٠٠٠	

المصدر – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الندوة القومية حول الحماية البيئيـــــة للمـــوارد الارضية الزراعية العربية الخرطوم – ١٩٩٩ – جدول (٧) ص ١٣ .